المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

07 et 08/03/2015

8 مارس المرأة في التشريعات: الاختلالات والمتطلبات

هناك قصور في الحماية القانونية للنساء

«ماهي أوجه القصور والخلل في التشريعات المغربية في ما يتعلق بحماية المرأة؟ وماهو المطلوب من السلطات العمومية لتجاوز ذلك؟»

هذا السؤال وجهته «الاتحاد الاشتراكي» للأستاذتين السعدية وضاح المحامية بهيئة الدار البيضاء وعضو مجلسها وعضو المجلس الوطني لحقوق الانسان والفاعلة الجمعوية التي كرست جهودها لقضايا المرأة، وللأستاذة عتيقة الورزي المحامية بهيئة الرباط والناشطة الجمعوية في العديد من المجالات ذات العلاقة بحقوق الإنسان وخاصة حقوق النساء.

السعدية وضاح

كرس دستور 2011 اختيار المغرب لبناء دولة ديمقراطية حديثة يسودها الحق والقانون وانخراط المغرب في المبادئ والالتزامات المنصوص عليها في المواثيق والاتفاقيات ذات الصلة بحقوق الإنسان المتعارف عليها عالميا.

فقد نص الدستور على حظر التمييز وتمتع الرجل والمرأة على قدم المساواة بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وعدم المس بالسلامة الجسدية أو المعنوية لأي شخص في أي ظرف، ومن قبل أي جهة كانت خاصة أو عامة.

ورغم التعديلات التي عرفتها التشريعات المغربية ومنها مدونة الأسرة ومدونة الشغل وقانون الجنسية وبعض التعديلات بالقانون الجنائي، فإن هذه التعديلات لازالت لاتوفر الحماية القانونية للنساء وذلك من خلال النصوص وكذلك من خلال الاجتهادات القضائية ذات الصلة. فمدونة الأسرة تنص على أهلية الزواج في سن 18 بشكل متساو بين الفتى والفتاة. إلا أن المادة 20 من المدونة تنص على الزواج دون سن 18 وهذا الاستثناء موكول لقاضي الأسرة المكلف بالزواج بإعطاء إذنه بالزواج دون سن الأهلية.

وعلى مستوى التطبيق نجد زواج القاصرات تحت الإكراه من طرف أوليائهن بحيث يحرمن من التعليم، ويكون زواج القاصرات مساهما في الهدر المدرسي وانتهاكا لحقهن في التعليم.

- لازال المطلقات الحاضنات لا تتمتعن بحق السفر بمحضونها خارج الوطن بموافقة النائب الشرعي للمحضون أو الحصول على حكم من المحكمة طبقا للمادة 179 من مدونة الأسرة ، وهذا يتناقض مع مبدأ المساواة ومع مبدأ المسؤولية المشتركة للأبوين.
- يمكن معاينة القرارات القضائية الصادرة بتحديد مستحقات الزوجة والأولاد الخاصة بالنفقة لتجدها ضئيلة ولا تتناسب مع الأوضاع التي كان يعيش فيها الأبناء والمرأة المطلقة أثناء الحياة الزوجية، لأنه يخضع للسلطة التقديرية للقاضي.
- إذا كان حق النساء في اللجوء المباشر وعند الضرورة للتطليق بسبب الشقاق، فإن هذا الحق صدر بشأنه اجتهاد محكمة النقض الذي قيده وحرم النساء اللواتي يتقدمن بطلب التطليق للشقاق من الحصول على واجب المتعة الذي يرتبط بتعويض عن جبر الضرر.
- وعلى مستوى القانون الجنائي فرغم بعض التعديلات التي عرفها القانون الجنائي، فإن النساء مازلن ضحايا العنف لا يتمتعن بالحماية، ولايزال مرتكب العنف يفلت من العقاب خاصة إذا ارتكب من طرف الزوج وفي بيت الزوجية، فالنساء ضحايا العنف الزوجي يواجهن بضرورة الإدلاء بوسائل الإثبات.

بالنسبة لقانون الجنسية، فإن تعديل المادة 6 والتي تنص على منح النساء المتزوجات جنسيتها الأصلية لأطفالهن من أب أجنبي، إلا أنه لا يمكن لهن منح جنيستهن للزوج الأجنبي.

أما عن السؤال المتعلق بـ: ما المطلوب من السلطات العمومية اتخاذه؟

- هناك تحديات كبرى وهي إعمال مبادئ الدستور 2011 والتي تقتضي بذل الجهود وإرادة سياسية قوية للوفاء بالاتفاقيات الدولية والتي صادق عليها المغرب، وملاءمة التشريع الوطني مع مقتضيات المواثيق الدولية في مجال حقوق الانسان المصادق عليها.
- وضع سياسات تستهدف محاربة التمييز ضد النساء.
- اتخاذ التدابير اللازمة لتغيير العقليات والمقاومات السوسيوثقافية لمبادئ المساواة بين الجنسين.
- التسريع بإصدار قانون خاص يحمي النساء من العنف في الفضاء العام والفضاء الخاص، ينص على تجريم العنف ضد النساء والفتيات واعتباره انتهاكا للحقوق الانسانية للنساء .ينص كذلك على التدابير الحمائية لفائدة النساء ضحايا العنف وكذلك التدابير الوقائية.
- التسريع بإصدار قانون هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز كهيئة دستورية مستقلة طبقا لمبادئ باريس.
- إعادة النظر في البنيات التحتية (محاكم الأسرة) لتمكين النساء من الولوج وخاصة النساء في وضعية إعاقة .
- التسريع بإصدار قانون يمنع تشغيل القاصرات والتنصيص على سن التشغيل في 18 سنة.
- تعديل مقتضيات مدونة الأسرة التي لا تتماشى مع مقتضيات المادة 19 من الدستور والتي تنص على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في جميع الحقوق.
- النهوض بدور وسائل الإعلام في مجال محاربة السلوكات والعقليات التمييزية.

بيان اليوم

الصبار يدعو من جنيف إلى إلغاء عقوبة الإعدام

74661

دعا محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، المغرب إلى العمل على المصادقة على الاتفاقيات الدولية المرتبطة بإلغاء عقوبة الإعدام.

وقال الصبار الذي كان يتحدث خلال حلقة نقاش حول عقوبة الإعدام، في إطار الدورة 28 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف، إن "المغرب يوجد ضمن البلدان التي ألغت عقوبة الإعدام في الواقع"، وذلك من خلال تنصيص دستور 2011 على الحق في الحياة وإيقاف تنفيذ هذه العقوبة منذ عام 1993، "إلا أن ذلك لم يمنع المحاكم من مواصلة النطق بهذه العقوبة".

وأكد الصبار أن غالبية التوصيات الصادرة عن هيئة الإنصاف والمصالحة المنشأة عام 2004 قد تم تفعيلها، "إلا أن بعض التوصيات مازالت لم تعرف سبيلها إلى التنفيذ، كالتوصية المتعلقة بإلغاء عقوبة الإعدام".

و شدد الصبار على على ضرورة ملاءمة التشريع الوطني الجنائي مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي انضم إليها المغرب".

مسؤولون مغاربة يناقشون عقوبة الإعدام بمجلس حقوق الإنسان

5534/2

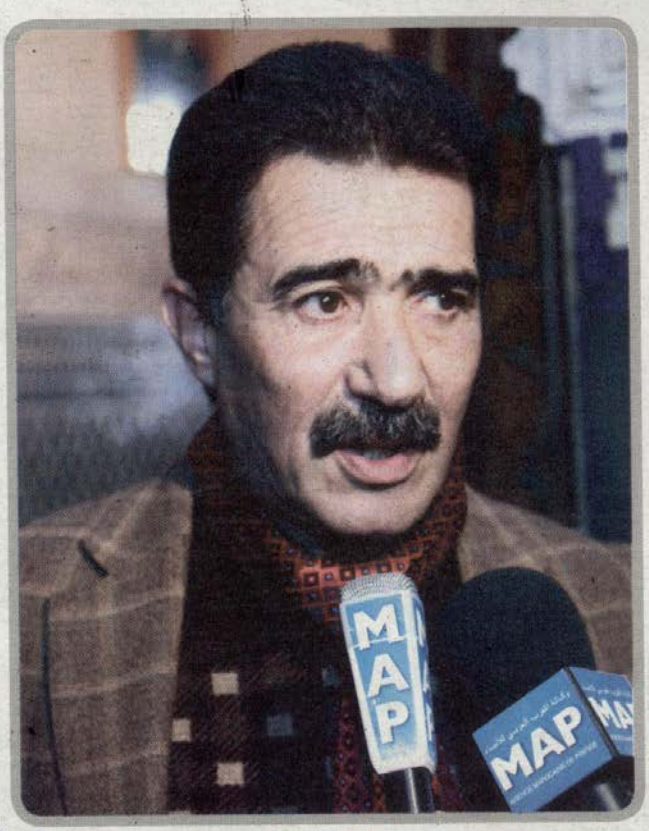

◆ القسم السياسي

موضوع عقوبة الإعدام يستأثر بالنقاش من قبل مسؤولين مغاربة داخل أروقة مجلس حقوق الإنسان يوم الأربعاء الماضي، ففي الوقت الذي أوضح فيه محمد أوجار، سفير المغرب لدى مجلس حقوق الإنسان أمام الوفود الدولية، أن «المغرب لم ينفذ أي حكم بالإعدام في هذا الصدد، منذ سنة 1993»، دعا محمد الصبار الأمين العام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إلى «نقاش وطني موسع» حول قضية الحكم بعقوبة الإعدام.

محمد الصبار، الذي لم يخف أن موضوع إلغاء عقوبة الإعدام يصطدم بمواقف رأي متناقضة داخل المجتمع، ومن ثمة، فقد شدد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، على ضرورة «إطلاق نقاش وطني حول هذه القضية».

الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي كان يتكلم خلال الندوة نصف السنوية المنظمة في إطار الدورة ال28 لمجلس حقوق الإنسان، ذكر بأن المغرب «كرس الحق في الحياة في المادة 20 من دستور 2011 وقام بوقف تنفيذ أحكام الإعدام منذ سنة 1993» غير أن المحاكم، يقول الصبار، «تواصل النطق بأحكام الإعدام، كما أن 120 مدانا بحكم الإعدام يوجدون حاليا بالسجون».

ولم يتردد الصبار في التأكيد على «ضرورة ملاءمة التشريع الوطني الجنائي، في هذا المجال. مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان»، كما دعا إلى انضمام المغرب إلى البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، بالإضافة إلى التصويت الإيجابي على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلق بوقف تنفيذ عقوبة الإعدام في أفق إلغائها.

أما محمد أوجار، فقد قال في كلمة له، إن المغرب «يؤكد على الالتزام الراسخ بالمبادئ»، مضيفا أن السلطات العمومية المغربية انتهجت سياسة إصلاحية على المستوى التشريعي والقضائي هدفها «الحد من إصدار الأحكام ووقف تنفيذ عقوبة الإعدام في المغرب».

وكشف المتحدث أمام مجلس حقوق الإنسان، بعض تفاصيل مشروع قانون المسطرة الجنائية، الذي يوجد قيد الدرس أمام البرلمان، مبرزا أنه «ذهب إلى تقييد النطق بأحكام هذه العقوبة داخل المحاكم المغربية بإجماع كافة القضاة الذين تتألف منهم هيأة المحكمة».

وينص المشروع الجديد حسب ما أوضحه السفير أوجار، على تقليص عدد الجرائم الموجبة لعقوبة الإعدام من 36 جريمة إلى 10 جرائم، مشيرا أن مشروع قانون القضاء العسكري سار على نفس المنوال حيث خفض عدد الجرائم الموجبة لعقوبة الإعدام من 16 عقوبة إلى 5.

وإذا كانت دعوات وقف عقوبة الإعدام في أفق إلغائها مازالت تتزايد من قبل الحقوقيين في العالم، فإن مساعد الأمين العام للأمم المتحدة إيفان سيمونوفيتش أبرز خلال هذا اللقاء أن «حوالي 160 بلدا من القارات الخمس قامت إلى اليوم إما بإلغاء عقوبة الإعدام أو اختارت عدم تطبيقها»، معربا عن أسفه عن كون «بعض البلدان أعادت اللجوء إلى هذه العقوبة فيما تواصل بعض البلدان تطبيقها بالنسبة لبعض الجرائم».

Conseil national des droits de l'Homme

مسؤولون مغاربة يناقشون عقوبة الإعدام بمجلس حقوق الإنسان

5534/2

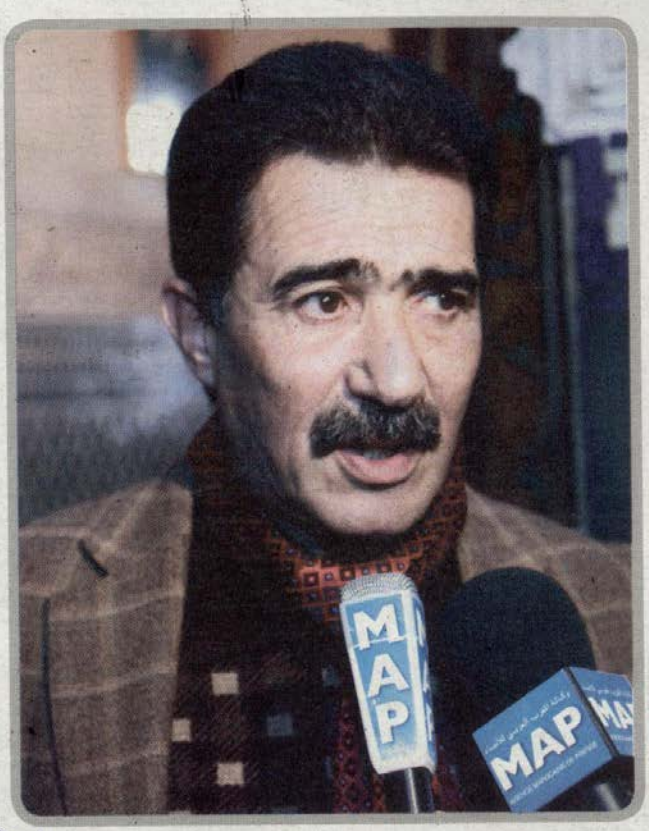

◆ القسم السياسي

موضوع عقوبة الإعدام يستأثر بالنقاش من قبل مسؤولين مغاربة داخل أروقة مجلس حقوق الإنسان يوم الأربعاء الماضي، ففي الوقت الذي أوضح فيه محمد أوجار، سفير المغرب لدى مجلس حقوق الإنسان أمام الوفود الدولية، أن «المغرب لم ينفذ أي حكم بالإعدام في هذا الصدد، منذ سنة 1993»، دعا محمد الصبار الأمين العام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إلى «نقاش وطني موسع» حول قضية الحكم بعقوبة الإعدام.

محمد الصبار، الذي لم يخف أن موضوع إلغاء عقوبة الإعدام يصطدم بمواقف رأي متناقضة داخل المجتمع، ومن ثمة، فقد شدد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، على ضرورة «إطلاق نقاش وطني حول هذه القضية».

الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي كان يتكلم خلال الندوة نصف السنوية المنظمة في إطار الدورة ال28 لمجلس حقوق الإنسان، ذكر بأن المغرب «كرس الحق في الحياة في المادة 20 من دستور 2011 وقام بوقف تنفيذ أحكام الإعدام منذ سنة 1993» غير أن المحاكم، يقول الصبار، «تواصل النطق بأحكام الإعدام، كما أن 120 مدانا بحكم الإعدام يوجدون حاليا بالسجون».

ولم يتردد الصبار في التأكيد على «ضرورة ملاءمة التشريع الوطني الجنائي، في هذا المجال. مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان»، كما دعا إلى انضمام المغرب إلى البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، بالإضافة إلى التصويت الإيجابي على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلق بوقف تنفيذ عقوبة الإعدام في أفق إلغائها.

أما محمد أوجار، فقد قال في كلمة له، إن المغرب «يؤكد على الالتزام الراسخ بالمبادئ»، مضيفا أن السلطات العمومية المغربية انتهجت سياسة إصلاحية على المستوى التشريعي والقضائي هدفها «الحد من إصدار الأحكام ووقف تنفيذ عقوبة الإعدام في المغرب».

وكشف المتحدث أمام مجلس حقوق الإنسان، بعض تفاصيل مشروع قانون المسطرة الجنائية، الذي يوجد قيد الدرس أمام البرلمان، مبرزا أنه «ذهب إلى تقييد النطق بأحكام هذه العقوبة داخل المحاكم المغربية بإجماع كافة القضاة الذين تتألف منهم هيأة المحكمة».

وينص المشروع الجديد حسب ما أوضحه السفير أوجار، على تقليص عدد الجرائم الموجبة لعقوبة الإعدام من 36 جريمة إلى 10 جرائم، مشيرا أن مشروع قانون القضاء العسكري سار على نفس المنوال حيث خفض عدد الجرائم الموجبة لعقوبة الإعدام من 16 عقوبة إلى 5.

وإذا كانت دعوات وقف عقوبة الإعدام في أفق إلغائها مازالت تتزايد من قبل الحقوقيين في العالم، فإن مساعد الأمين العام للأمم المتحدة إيفان سيمونوفيتش أبرز خلال هذا اللقاء أن «حوالي 160 بلدا من القارات الخمس قامت إلى اليوم إما بإلغاء عقوبة الإعدام أو اختارت عدم تطبيقها»، معربا عن أسفه عن كون «بعض البلدان أعادت اللجوء إلى هذه العقوبة فيما تواصل بعض البلدان تطبيقها بالنسبة لبعض الجرائم».

Conseil national des droits de l'Homme

"آليات وتقنيات الترافع عن قضايا النساء" محور ورشة تدريبية لفائدة الفعاليات النسائية بالعيون

3317/13

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون - السمارة، يوم السبت بالعيون، ورشة تدريبية لفائدة الفعاليات النسائية حول موضوع "آليات وتقنيات الترافع عن قضايا النساء"، وذلك بمناسبة اليوم العالمي للمرأة. وأوضح بلاغ للجنة أن هذه الورشة التدريبية، التي سيشارك في أشغالها صحفيات ومدرسات ومسيرات محليات وفاعلات مدنيات ومنتخبات، تندرج في إطار مساهمة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون - السمارة في تنمية قدرات مختلف المصالح العمومية والجمعيات المعنية عن طريق التكوين والتكوين المستمر. وأضاف المصدر أن برنامج الورشة التدريبية سيتضمن عروضا تقدمها الخبيرة الوطنية في مجال المرأة وحقوق الإنسان الأستاذة عتيقة الوزري، عضو هيئة المحامين بالرباط، تهم مواضيع ذات صلة ب"حقوق المرأة في المواثيق الدولية" و "حقوق المرأة في الدستور المغربي" و "حقوق المرأة في القوانين الوطنية"، إلى جانب مهارات وتقنيات الترافع. وتروم اللجنة، من خلال هذه الورشة التدريبية، تمكين الفعاليات النسائية المحلية من معرفة وفهم المعايير الدولية والوطنية لحقوق الإنسان، واستحضار قضايا السلم والديمقراطية والتنمية والعدالة الاجتماعية وحقوق المرأة على النحو المبين في صكوك حقوق الإنسان الدولية والإقليمية ودور المجتمع المدني في تحقيق الوعي والفهم المشترك بغية تعزيز الالتزام بحقوق الإنسان قولا وفعلا.

رجال احتفوا بالنساء في يومهن العالمي

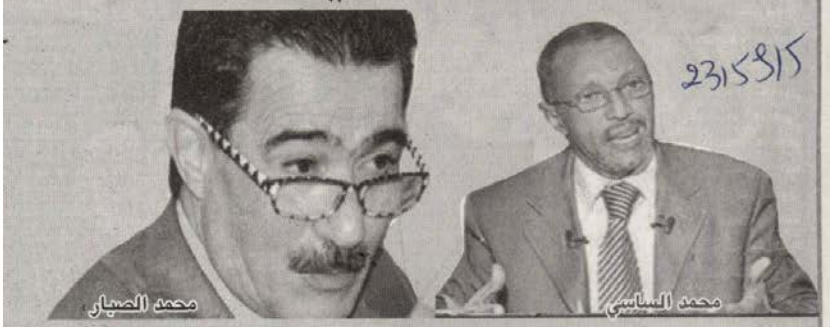

عجلة التنمية تديرها النساء والرجال، فلا تستقيم الحياة إلا بالمحبة والاعتراف بضرورة الآخر في حياتنا... خلق الله الأرض لتتقاسمها ولايكتمل هذا البناء إلا بالرجل والمرأة يدا في يد.. هي فلسفة تقوم عليها الحياة بديهيا.. وأيضا بديهيا..و كان سلوكا حضاريا نمتن له نحن النساء لرجال شاركونا في هذا اليوم همومنا ووعينا الشقي بضرورة العمل معا لخدمة هذا البلد.

فشكرا لرجال احتفوا بالنساء في يومهن العالمي في رمزية أكيد لها حمولتها العلمية والمعرفية كانت ذات قيمة إضافية شارك بها هؤلاء الرجال كل في ميدان بحثه واهتماماته

فعلى مدى اسبوع واحتفاء بنساء المغرب في 8 مارس حرصت مختلف نشرات الأخبار على إلقاء نظرة «عادلة قدر الإمكان» على المعيش اليومي للمرأة المغربية، وذلك بمساهمة سبع شخصيات من الرجال «سيقدمون بالتأكيد وجهة نظر مختلفة، جديدة وفي جميع المجالات»، حسب بيان للقناة.

وتضم هذه الشخصيات التي سوف تتناوب على رئاسة التحرير بالقناة الثانية، كل من الباحث في الأنثروبولوجيا والأكاديمي، حسن رشيق، والسياسي والأستاذ الجامعي، محمد السياسي، ومدير مقاولة، جمال بلحرش، ولاعب كرة قدم دولي سابق وفاعل جمعوي، عزيز بودربالة، وناشط جمعوي، الأمين العام للمجس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، والفنان أحمد سلطان، والصحافي المختار الغزيوي.

أسماء في الأخبار

إدريس اليزمي

يواجه رئيس الحكومة، عبد الإله بنكيران، سيلا من التقارير والمذكرات المرفوعة إلى حكومته من طرف المجالس الاستشارية الدستورية، وهو ما يكشف حالة الارتباك التي يعرفها العمل الحكومي في مختلف المجالات. وفي أجواء الاستعداد للانتخابات الجماعية والجهوية المقبلة، وتزامنا مع شروع البرلمان في مناقشة القوانين التنظيمية ذات العلاقة بهذه الاستحقاقات، وضع إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مذكرة غير مسبوقة تتضمن توصيات جريئة، من أبرزها مطالبة الحكومة بتسجيل حاملي السلاح من أفراد الجيش ورجال الدرك والقوات المساعدة والوقاية المدنية في اللوائح الانتخابية، وكذلك تسجيل السجناء والأجانب المقيمين فوق التراب الوطني. ومن شأن هذه المذكرة أن تربك الحكومة، أم أن بنكيران سيتجاهل هذه المذكرة كما تجاهل مذكرات سابقة.

Houria Esslami, membre du Groupe de travail onusien des disparitions forcées ou involontaires (GTDFI) et membre du CNDH

La Constitution consacre l'égalité la non discrimination et la parité Nous occupons toujours la 133ème place

Propos recueillis par
Mustapha Elouizi

On la connaissait comme une battante au sein du mouvement de lutte contre la disparition forcée. Au début, la disparition de son frère l'avait poussée à aller de l'avant et crier contre toutes les injustices. Actuellement, elle représente un mouvement marocain des droits humains au sein d'une institution onusienne. Un long parcours, une grande persévérance et un grand sens de justice.

Libé : Quel sens donnez-vous au 8 Mars aujourd'hui ?

Houria Esslami : Le 8 mars est toujours une occasion de faire le point sur la situation des femmes dans le monde. Laquelle situation connaît, selon de récentes études et contrairement à ce que l'on pourrait croire, une certaine régression. Cela nous conduit, toutes et tous, à l'échelon national et international, à nous interroger sur la mise en œuvre de tous les mécanismes pour garantir l'égalité et la parité, mais aussi la protection des femmes et des filles contre toutes les formes de violence et de discrimination.

Vous allez célébrer cette journée internationale à Buenos Aires, où vous êtes en mission au sein du Groupe de travail onusien sur les disparitions forcées. Que signifie cela pour vous ?

En réalité, je serais sur le chemin du retour de Buenos Aires où se tient actuellement la 105ème session du GTDFI et qui coïncide cette année avec le 35ème anniversaire du Groupe. Et c'est l'occasion de souligner que je suis la deuxième femme élue dans ce groupe depuis 35 ans, après ma collègue Jasminska Dzjumhur de la Bosnie-Herzégovine. Cela est d'autant plus injuste lorsqu'on sait qu'à travers le monde et depuis plus de quatre décennies, le combat contre la disparition forcée et pour la vérité a été majoritairement porté par des femmes, que ce soit en Amérique latine (exemple les mères et les grands-mères de la Place de mai), en Asie, au Liban, en Algérie, au Maroc, etc. Je tiens à cette occasion à rendre hommage à toutes ces femmes (mères, grands-mères, sœurs, épouses, filles, etc) des familles des disparus dont la lutte a duré des fois plus de quatre décennies sans relâche. Bien plus, cette lutte a été le précurseur pour la mise en place de mécanismes de protection tels que la Déclaration de 1992, le GTDFI lui-même et la Convention de protection de toutes les personnes contre la disparition forcée ou involontaire entrée en vigueur il y a juste quatre ans.

Dans votre parcours professionnel et civil, avez-vous senti un jour que vous êtes exclue à cause de votre sexe ?

Sans nul doute, pas exclue mais discriminée, pour employer le mot juste, par le simple fait d'être une femme. Se voir refuser l'accès à un titre d'une responsabilité que l'on exerce sur le plan professionnel réel, alors que votre prédécesseur, de sexe masculin, y avait droit dans les mêmes conditions, est une discrimination flagrante et contre laquelle il n'y a aucun moyen de recours. Sur le plan civil également, les choses ne sont pas aussi évidentes que l'on pourrait croire. Votre façon de voir les choses différemment peut délibérément, à mauvais escient et en tirant profit des stéréotypes, favoriser votre discrimination. Cela sans parler du fait qu'en tant que femme, on devrait redouble d'efforts pour être «parfaite» là où des confrères de sexe masculin ne frôlent pas le parfait. Cela, bien sûr, n'est pas général ; on peut aussi parfois et rarement bénéficier de la discrimination positive à compétences égales.

Que pouvez-vous dire sur la situation féminine au Maroc aujourd'hui ?

Comparé à d'autres pays de la région, le Maroc demeure relativement un pays où les femmes bénéficient de droits fondamentaux et peuvent encore réaliser des progrès. Cependant, il reste beaucoup à faire en termes d'égalité des chances, de protection contre la violence, d'accès aux postes de responsabilité, et de statut en tant que citoyenne à part entière ayant les mêmes droits et obligations que les hommes. Cela sans parler des stéréotypes sociaux qui nous interpellent toutes et tous. D'ailleurs, notre pays, il faut le souligner, est classé 133ème parmi 148 pays.

Ne craignez-vous pas une régression des acquis sous un gouvernement islamiste ?

Nous avons aujourd'hui une Constitution qui a consacré l'égalité, la non discrimination et la parité. Le Maroc a également des engagements internationaux en termes de conventions et de protocoles facultatifs pertinents auxquels il ne peut se soustraire. Nous avons aussi obtenu en 2014 l'amendement du fameux article 475 du Code pénal. Le projet de loi sur l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes les formes de discrimination prévue dans l'article 19 de la Constitution sera discuté par le gouvernement actuel avant d'être soumis au Parlement. Par ailleurs, le Maroc dispose d'un mouvement féministe et d'une société civile qui ont cumulé une grande expertise en la matière et qui jouissent aujourd'hui d'une capacité de mobilisation et de plaidoyer à même d'influencer ce projet afin qu'il soit conforme aux dispositions et à l'esprit de la Constitution. Je souhaite de tout cœur que le Parlement qui est aujourd'hui la source de la législation par excellence, puisse honorer les engagements internationaux du Maroc mais aussi répondre aux aspirations légitimes de la moitié de sa population.

Quels sont, selon vous, les cas de régression par rapport au passé ?

Si on ne fait pas, par exemple, une évaluation d'une décennie de la mise en œuvre du Code de la famille, si l'on ne réforme pas des textes dont l'application révèle beaucoup d'imperfections qui vont à l'encontre de l'esprit dans lequel le texte initial a été élaboré, cela constitue une régression. Si l'on constate aujourd'hui après 10 ans que l'on vit encore les mêmes problèmes sous d'autres formes de détournement des objectifs, cela va mal et c'est également une régression. Si l'on n'arrive pas à adopter une loi qui protège les femmes contre toutes les formes de violence (qui dépassent aujourd'hui les 62%), si on continue à employer les filles mineures comme travailleuses domestiques en se prévalant de l'âge légal de travail de 15 ans et faisant fi de tous les drames sociaux qui en résultent, si 30.000 filles mineures se marient toujours, celui n'avance pas recule, comme dirait l'adage.

Vous êtes aussi membre du CNDH. Quelle évaluation faites-vous de la place et de la contribution des femmes membres de cette institution ?

Je pense que le CNDH Maroc a donné un très bon exemple d'abord en termes de parité. Nous sommes quelque 45% de femmes à porter l'emblème de cette institution. Au niveau de quelques commissions régionales, nous avons pu atteindre ou même franchir les 50%.

Au niveau central, presque 4 des 5 groupes de travail ont comme présidentes ou rapporteures ou les deux des femmes. La représentativité et l'apport des femmes demeurent très saillants et méritent d'être évalués au terme de ce mandat. Je pense qu'il peut servir en tant que bonne pratique pour d'autres institutions nationales ou d'autres instances des droits humains et de bonne gouvernance au Maroc ou à l'étranger. Sans oublier de souligner que le CNDH est la première institution à avoir présenté ses propositions pour la mise en place de l'APALD sur la base du référentiel international en la matière et au vu des expériences internationales.

SESSION DU CONSEIL DES DROITS DE L'HOMME À GENÈVE

Mbarka Bouaida dénonce la situation inhumaine à Tindouf

CREDIT PHOTO: MAP

Mbraka Bouaida et Zeid Raâd Al-Hussein, le Haut-commissaire de l'ONU aux droits de l'Homme. Genève, le 03 mars 2015.

La participation du Maroc à la 28ème session du Conseil des droits de l'homme (CDH), à Genève, a été marquante. A l'occasion de cet événement d'envergure, la ministre déléguée des Affaires étrangères et de la coopération, Mbarka Bouaida, s'est félicitée, mardi 3 février 2015, de la prise de conscience internationale de la lutte contre la torture, un an après le lancement, conjointement par le Maroc, le Chili, le Danemark, le Ghana et l'Indonésie d'une initiative mondiale contre ce phénomène en mars 2014.

Par ailleurs, Mme Bouaida n'a pas manqué de condamner les violations des droits et libertés des populations des camps de Tindouf, en réitérant son appel à leur recensement et à la levée du blocus qui leur est imposé.

Mme Bouaida a attiré l'attention sur la situation tragique des habitants des camps en raison de la violation de leurs droits et du détournement des aides humanitaires. Ce détournement des aides, a-t-elle ajouté, a été révélé par le rapport de l'Office de lutte anti-fraude de l'UE ainsi que par d'autres rapports internationaux.

Elle a rappelé que le Conseil de sécurité, le secrétaire général de l'ONU et le Haut-commissariat aux droits de l'Homme ont salué le rôle pionnier des mécanismes nationaux, en particulier le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et ses commissions régionales à Laâyoune et Dakhla.

La ministre a aussi rappelé les visites effectuées au Maroc par la Haut-commissaire aux droits de l'Homme (mai 2014) et le président du Conseil des droits de l'Homme (novembre 2014) dans le cadre de l'interaction continue du Royaume avec les deux institutions.

La délégation marocaine à la 28 ème session du CDH, conduite par Mme Bouaida, était notamment composée de l'ambassadeur représentant permanent du Royaume auprès de l'ONU, Mohamed Aujjar, du secrétaire général de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme, Abderrazak Rouane, et du directeur des questions globales au ministère des Affaires étrangères et de la coopération, Mohamed Amine Belhaj ■

L. K.

Ils ont dit...

1108/9

«Le CNDH est conscient que le thème de l'abolition de la peine de mort est l'objet de prises de position contradictoires au sein de la société, d'où l'importance d'engager un débat national sur cette question»■

Mohamed Sebbar, *Secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme*

EN PRÉVISION DES PROCHAINES ÉLECTIONS COMMUNALES

Le CNDH souhaite accorder le droit de vote aux étrangers

1108/18

Le CNDH a formulé, mercredi 4 mars 2015, une série de recommandations concernant les élections, parmi lesquelles permettre aux étrangers de voter pour la première fois lors des scrutins locaux. L'organisme des droits de l'Homme, dirigé par Driss El Yazami, a appelé à élargir le corps électoral à tous les étrangers résidant régulièrement au Maroc pendant une période qui ne peut être inférieure à cinq ans. Le Maroc compte, selon les estimations officielles, près de 80.000 Français, 2.000 Espagnols et 18.000 ressortissants essentiellement d'Afrique subsaharienne régularisés lors d'une campagne exceptionnelle lancée en 2014 par les autorités.

La nouvelle Constitution du Maroc, adoptée par référendum en 2011 dans le contexte du Printemps arabe, ouvre la voie au vote des étrangers lors des élections communales sous réserve de signature d'accords de réciprocité avec leurs pays d'origine. Le CNDH a également recommandé au gouvernement d'œuvrer pour la parité en renforçant les mécanismes d'accès des femmes aux mandats électifs au niveau local et régional, via, notamment, une augmentation du nombre de sièges réservés aux femmes dans les communes soumises au scrutin uninominal ■